



الرئيس:	السيد دومترو (رومانيا)
الأعضاء	الاتحاد الروسي السيد دولغوف
	الأرجنتين السيد دالوتو
	البرازيل السيد ساردنبرغ
	بنن السيد آيدهو
	الجزائر السيد بعلي
	جمهورية تترانيا المتحدة السيد مهيجا
	الدانمرك السيد فابورغ - أندرسن
	الصين السيد تشنغ جنغي
	فرنسا السيد دلاسابيير
	الفلبين السيد باها
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيد طومسون
	الولايات المتحدة الأمريكية السيد برنسيك
	اليابان السيد كتاوكا
	اليونان السيدة بابدوبلو

جدول الأعمال

الحالة فيما يتعلق بمايتي

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

المسألة المتعلقة بهايي

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس أنني تلقيت رسالة من ممثل هايي، يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى الاشتراك في المناقشة، دون أن يكون له حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أرجو من مدير المراسم أن يصطحب دولة السيد جيرار لاتورتو، رئيس وزراء جمهورية هايي، إلى مقعد على طاولة المجلس.

اصطحب السيد جيرار لاتورتو، رئيس وزراء جمهورية هايي، إلى مقعد على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم المجلس، أرحب ترحيبا حارا برئيس وزراء جمهورية هايي.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2005/631، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايي.

أدعو رئيس وزراء جمهورية هايي إلى الإدلاء ببيان.

السيد لاتورتو (هايي) (تكلم بالفرنسية): هذه هي المرة الثانية هذا العام التي تتاح لي فيها الفرصة لقاء أعضاء مجلس الأمن ومناقشة الحالة في هايي معهم.

لقد قرأت باهتمام تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايي، الذي يتناول المناخ السياسي في هايي والتحضير للانتخابات وكل الجوانب المتعلقة بالأمن والسلامة. وفيما يتصل بتلك النقاط الثلاث، أود أن أبدي بعض الملاحظات الموجزة، معربا عن امتنان حكومة هايي للدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة من خلال بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايي.

أولا، فيما يتعلق بالمناخ السياسي، أجدد التزام الحكومة الانتقالية بضمان نقل السلطة في ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٦، وهو الموعد المتفق عليه دستوريا. ورئيس الجمهورية وأنا وجميع أعضاء الحكومة نعتبر التزامنا هذا ضمانا لمصادقية الحكومة. وجنبا إلى جنب مع بعثة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى التي تساعدنا - بما فيها منظمة الدول الأمريكية، والمنظمة الدولية للفرانكوفونية والمناخون الكثيرون - فإننا نسعى إلى كفالة إجراء الانتخابات ونقل السلطة بشكل سلس في ٧ شباط/فبراير. ورئيس الجمهورية سوف ينقل السلطة إلى الرئيس المنتخب، ويجدوني الأمل أن يتم بعد أيام من ذلك التاريخ، تشكيل الرئيس الجديد للحكومة وتعيين رئيس وزراء جديد. وأنا، بدوري، سوف أنقل سلطتي إلى من يوافق عليه البرلمان.

وأعتقد أن الحالة السياسية في هايي قد تطورت في الاتجاه الصحيح منذ آخر مرة التقينا فيها هنا. وأقول "الاتجاه الصحيح" لأنه حتى على الرغم من أن لدينا أكثر من ٤٠ حزبا سياسيا وما يزيد على ٣٠ مرشحا رئاسيا في هايي اليوم، يسعدني أن أبلغ المجلس أن الأحزاب السياسية تعمل معا بشكل جيد، وتجري حوارات فيما بينها الآن. وهنا، أود

كل الدعم اللازم حتى يستطيع اليوم تعجيل العملية الانتخابية.

من ناحية التشريعات، اتخذنا أيضا مجموعة كاملة من التدابير لتقليص الإطار الزمني للمقاضاة، وإزالة أية قيود يمكن أن تبطلها. وما أن أعود إلى هايتي الأسبوع المقبل - وبالطبع ما أن يعود السيد فالديس، حيث أننا نعمل معا بشكل وثيق - سوق تتمكن بالتأكيد من تقديم جدول زمني انتخابي جديد لضمان تسليم السلطة في ٧ شباط/فبراير.

وفي مجال الأمن، أستطيع أن أقول إنه منذ أن قرر مجلس المن تدابير جديدة في حزيران/يونيه، إلى جانب تعزيز ولاية بعثة الأمم المتحدة، وقبل كل شيء الوعود والتوصيات بقدر أكبر من التعاون والتنسيق بين بعثة الأمم المتحدة والشرطة الوطنية، بدأت الأمور تتحسن بدرجة كبيرة. ففي هايتي حاليا، حديثنا عن مشكلة الأمن يقل تدريجيا. وإذا كان انعدام الأمن ما زال ملموسا في جيب أو جيبين، فلقد تم خفضه إلى الحد الأدنى، وأعتقد أنه عند وصول ٧٠٠ شرطي من الأردن قريبا ستنتهي تلك المشاكل.

إننا مدينون في ذلك النجاح للتعاون الممتاز بين بعثة الأمم المتحدة والشرطة الوطنية. وما جعل ذلك التعاون ممكنا هو قرار الحكومة بتعيين مدير عام جديد للشرطة الوطنية، وهو مدير لديه فهم أفضل لما تستلزمه مثل هذه الشراكة. واليوم تضمن تلك الشراكة ألا يكون الأمن مشكلة بهذه الخطورة في هايتي كما كانت عندما التقينا للمرة الأولى.

وبالطبع ما زالت هناك المشكلة الرئيسية المتمثلة في نزع السلاح. ونحن لدينا أفرقة نزع سلاح وتسريح وإعادة إدماج تقوم بعملها وبدأت تبرز تقدما. وينبغي للأسف التذكير بأنه في مجال نزع السلاح، لا يمكن دائما للحلول التي توصلت إليها بعض البلدان أن تطبق بالجملة في بلد آخر.

أن أشكر حكومة النرويج التي نظمت عدة اجتماعات في النرويج دعيت إليها كل الأحزاب السياسية التي تعلمت هناك أن عليها أن تعمل معا. وقد وقعت الأحزاب اتفاقا بشأن الحكم يضمن أنه أيا كان الحزب الذي سينتخب وأيا كان الشخص الذي سيصبح رئيسا للجمهورية بعد الانتخابات، فإنهما سيعملان مع المعارضة وسيعترفان بحقوقها. وأعتقد أن ذلك يحدث لأول مرة في التاريخ السياسي لبلدنا. ويسعدنا أيضا أن نبلغكم بأننا قد بذلنا قصارى جهدنا لضمان إدراج جميع الأحزاب السياسية في العملية الانتخابية. وجميعها في الحقيقة ممثلة اليوم، والمشاكل مع الأحزاب السياسية تتقلص تدريجيا في هايتي. وفي الحقيقة، اجتمعت الأحزاب السياسية في هذا اليوم بالذات لإنشاء لجنة لتدابير سلامة الانتخابات.

ومن الواضح أنه لكي يتمكن رئيسنا الجديد من تولي السلطة في ٧ شباط/فبراير، يجب أولا أن نحري انتخابات. ولقد واجهنا بعض التأخير في العملية الانتخابية، والسبب في ذلك على وجه الخصوص أن المجلس الانتخابي المؤقت لم يدرك الطابع الحقيقي لمهامه، وأن المستشارين التسعة هم جزء من مجلس انتخابي، وكما الحال في أي مجلس، ينبغي للأعضاء ألا ينشغلوا بالإدارة اليومية للعملية الانتخابية. فالمجلس موجود لوضع المبادئ التوجيهية الرئيسية، ولتحديد الأهداف والاستراتيجيات، وللمراقبة. ولكن تنفيذ تلك المهام ينبغي أن يضطلع به هيكل تنفيذي.

لقد تم الآن تحقيق ذلك. ففي يوم السبت الماضي نصبنا مديرا عاما جديدا للمجلس الانتخابي المؤقت، سيشراف على تنفيذ كل القرارات الرئيسية التي اتخذتها المجلس. ولقد اتخذ ذلك القرار بالتعاون الوثيق مع بعثة الأمم المتحدة، ونحن سعداء جدا بأن نرى مجمل المجتمع الدولي المتواجد في هايتي قد شهد تنصيب المدير العام الجديد وأعطاه

لها خلال العملية الانتخابية. ولقد أرسلت إلينا كندا للتو أيضا بعض رجال الشرطة الإضافيين.

بعبارة أخرى، ينبغي للمرء ألا يضلله الهدوء الظاهري الذي يسود هايتي اليوم. فما زالت هناك قوى معارضة للديمقراطية وتسليم السلطة عبر انتخابات شفافة وحرّة. وعلينا أن نفعل معا كل ما باستطاعتنا وأن نعزز الأمن خلال العملية الانتخابية.

وبالنسبة إلى موضوع الأمن، ينبغي ألا أغفل ذكر مشكلة حقوق الإنسان وحالة حقوق الإنسان في هايتي. وهذا دائما موضوع حساس جدا؛ والمر يعتمد على الجانب الذي تتناولون منه هذا الموضوع. ففي جانب، توجد عصابات تستطيع اعتقال أو قتل أو تعذيب الأشخاص مع الإفلات التام من العقاب. وفي الجانب الآخر، توجد الشرطة الوطنية، التي ليست دائما قوية جدا أو مسلحة بشكل جيد جدا، ولكنها وبمساعدة بعثة الأمم المتحدة مسؤولة عن قمع أعمال العنف هذه. والخط بين الدفاع عن حقوق الإنسان ومكافحة الإفلات من العقاب هو في بعض الأحيان غائم إلى حد ما. ولقد رأيت هجمات في الصحافة الدولية لا على الشرطة الوطنية فحسب، بل أيضا على بعثة الأمم المتحدة، تتهم هاتين المؤسستين بانتهاك حقوق الإنسان لأفراد العصابات.

ويمكنني أن أوكد للأعضاء أنه إن كان هناك أي شيء شبيه بانتهاكات حقوق الإنسان، فإنه ليس متعمدا.

إن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي تحاول أن تحمي السكان الهائيتين؛ والبعثة تحاول أن تحمي السكان الأبرياء الذين يتعرضون للهجوم. والشرطة الوطنية تتآزر مع البعثة لكفالة أن يسود الأمن في هايتي. وقد تحدثت نكسات وأخطاء فادحة، ولكن تأكدوا أننا إذا اكتشفناها ووجد عليها دليل، فإن الشرطة الوطنية، بقيادة رئيسها

إن بعثة الأمم المتحدة والشرطة الوطنية تعملان في تعاون وثيق لترع سلاح العصابات التي كانت موجودة في هايتي، وخلال العام الماضي أحرزنا تقدما جديرا بالملاحظة. ولكن الشيء الذي لاحظته الحكومة هو أن بعض العصابات كانت تعمل بالتآمر مع عملاء في الشرطة الوطنية. ولحسن الطالع، فإن المدير العام الجديد للشرطة الوطنية لديه ما يكفي من الشجاعة بحيث قام بإصلاح الأوضاع الداخلية في الشرطة. وفي الحقيقة، أخبرني قبل بضعة أيام بأن أحد مصادر انعدام الأمن هو رجال الشرطة الفاسدون الذين تم تعيينهم في عصر النظام السابق. وبفضل الإفلات من العقاب الذي حظوا به، كانوا يستطيعون نهب الأموال من الجمهور وممن يخطفونهم من المدنيين الأبرياء. وفي يوم السبت الماضي اعتقل المدير العام ١٥ شرطيا.

هذا التطهير للبيت الداخلي مستمر. فقبل كل شيء كانت تلك العصابات قادرة على العمل بفضل التآمر الذي كانوا يحظون به مع الشرطة. وتطهير الإدارة هذا هو مهمة بالغة الأهمية والحساسة وتعرض للخطر حياة مديرنا العام الجديد نفسه. ويسعدني أن أشكر بعثة الأمم المتحدة. فعندما فهمت البعثة الحالية، أرسلت إلينا رجال شرطتها للمساعدة على ضمان الأمن لقائد شرطتنا الجديد. وأعتقد أننا الآن نسير في الاتجاه السليم.

وعلينا الآن بالطبع أن نحاول بجهد أكبر أن نحافظ على البيئة الأمنية خلال العملية الانتخابية. ولقد ناشدنا الاتحاد الأوروبي أن ينظر في ما إذا كان يمكنه إتاحة رجال شرطة لنا في تلك الفترة فحسب. وغدا سأكون في باريس، وسألتقي الرئيس ضيوف، أمين عام المنظمة الدولية للبلدان الناطقة بالفرنسية. فلقد وعد هو أيضا بمساعدتنا على إيجاد عدد من رجال الشرطة الناطقين بالفرنسية والقادرين على الانضمام إلى جهود بعثة الأمم المتحدة بصفتهم قوات تعزيز

محفوفة بالمخاطر. وقد بذلت الحكومة جهودا كبيرة في هذا الصدد، بفضل الإدارة السياسية والاقتصادية السليمة. وقد تمكنا هذا العام، مرة أخرى، من تقديم الميزانية الجديدة، عن السنة المالية ٢٠٠٥-٢٠٠٦، في موعدها يوم ١ تشرين الأول/أكتوبر. وهذه الميزانية متوازنة. ليس لدينا فيها عجز ولا لجوء إلى المصرف المركزي. وكان ذلك صعب التحقيق، خاصة في وقت أزمة، ولكنه كان ضروريا لكي نستعيد المصدقية التي كانت هاييتي تتمتع بها منذ ٢٠ أو ٢٥ عاما. والدعم الذي يقدمه لنا اليوم البنك الدولي وصندوق النقد الدولي دليل بليغ على أن الإدارة الاقتصادية والمالية الجيدة من جانب الحكومة الانتقالية قد بدأت تؤتي أكلها. وقد أتاح إطار التعاون المؤقت لنا بطبيعة الحال هناك قدرا معيناً من الموارد. ولم تتوافر لنا الموارد دائما في الوقت المناسب. ولكن إطار التعاون المؤقت، بصفة عامة، يساعد مساعدة كبيرة على تعزيز الاستقرار وإيجاد الوظائف في هاييتي.

وقد أنشئ عدد من مشاريع الهياكل الأساسية. وكان وصول الأموال بطيئا. و منذ توسيع نطاق الاتحاد الأوروبي بصفة خاصة، تصل الأموال الأوروبية بصعوبة أكبر كثيرا. وأتجاسر على الأمل في أن تتمكن في الاجتماعات التي سنعقدتها مع الاتحاد الأوروبي في بروكسل يوم الخميس والجمعة القادمين من النظر معا في كيفية تحسين هذه الحالة، لأن هناك حالات تسبب أحيانا مشاكل لنا. فقد أعلننا على سبيل المثال منذ أكثر من عام عن تمويل الطريق من كاب هاييتي إلى خط الحدود مع الجمهورية الدومينيكية عند داجابون. وتكلم الجميع عن هذا الخط، وقالوا لنا إننا سنبدأ في وقت أو آخر. وقد مضى عام، ولم نبدأ بعد تشييد كيلومتر واحد من هذا الطريق. وكلنا نعلم أن البيروقراطية الدولية بطيئة، ويجري بذل الجهود للتعجيل بها في حالة هاييتي. ولكن لدينا في هاييتي بلد في أزمة، بلد كان مهددا

الجديد وبدعم من وزير العدل، على استعداد لملاحقة كل من يعطون لأنفسهم الحق في انتهاك حقوق الإنسان عن عمد. وفي القبض على ضباط الشرطة الـ ١٥ المذكورين دليل إضافي على تصميم الحكومة على ضمان احترام حقوق الإنسان.

وبما أننا نناقش حقوق الإنسان، ثم جانب واحد أود أن أركز عليه برهة من الوقت، وهو مسألة العدالة في هاييتي برمتها. إننا نعيش في بلد كان نظامه القضائي لأسباب مختلفة فاسدا طيلة عقود. ويمكن تخيل أن الحكومة الانتقالية ليس بمقدورها خلال فترة تقل قليلا عن سنتين أن تصحح جميع أخطاء الماضي. ولكننا نريد من المجتمع الدولي أن يولي أولوية عالية للعدالة في برنامجه للتعاون مع هاييتي. ولا بد أن تعيننا المساعدة التقنية المقدمة من المجتمع الدولي على إصلاح نظام القضاء لدينا وتدريب القضاة وهيئة أوضاع العمل التي تكفل الاستقلال للقضاة ومن في حكمهم. والإرادة السياسية موجودة، أما الموارد فليست دائما متاحة، وكذلك يلزم تغيير الاتجاهات. وهذا مسعى طويل الأجل. ويسرني أن عددا من البلدان في المجتمع الدولي، مثل فرنسا وكندا، قد أشارت بالفعل إلى اعترافها بمد يد العون لنا في هذا المجال.

وقد ورثنا نظامنا القضائي عن قانون نابليون، وسأكون في باريس غدا لألتقي بالمسؤولين الفرنسيين. وفي سياق استئناف التعاون مع فرنسا، سيحظى مجال العدالة بالأولوية في المناقشات التي سأجريها مع رئيس الوزراء الفرنسي يوم الخميس. ونحن في الحكومة واثقون، ونرجو أن تستمر الحكومة التي تخلفنا على نفس المسار، من أننا بدون العدالة لا يمكن أن نحقق التنمية، وبدون العدالة لا يمكن أن نعمل بسيادة القانون، التي نعمل جميعا من أجلها.

وتقودني نقطة أخرى متعلقة بالعدالة إلى الحالة الإنسانية ومسألة التنمية في هاييتي. لا تزال الحالة الإنسانية

لمدة طويلة. وبما أن الحكم يعني التخطيط، أود أن أنبه المجلس الآن إلى ضرورة أن يبدأ لدى إعداد ميزانية العام ٢٠٠٦ النظر في أن هاييتي سوف تظل بحاجة إلى استمرار برنامج البعثة على الأقل لفترة من الزمن. وقد أردت أن أطرح على المجلس هذه الفكرة وأن أعرب، باسم حكومة هاييتي وشعبها، عن امتنان الأمة الهايتية الصادق للجهود التي يبذلها أعضاء مجلس الأمن للمساهمة في تحقيق الاستقرار والتنمية في هاييتي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر رئيس وزراء جمهورية هاييتي على بيانه الهام.

وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأعرب، باسم مجلس الأمن، عن تقديرنا لحضور رئيس وزراء جمهورية هاييتي ومخاطبته المجلس.

بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ووفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في وقت سابق، أود الآن أن أدعو أعضاء المجلس لإجراء مشاورات غير رسمية عقب رفع هذه الجلسة.

رُفعت الجلسة الساعة ١٥/٤٥.

تقريبا بحرب أهلية. وإن استطعنا التعجيل بالعملية البيروقراطية قليلا، فسيكون ذلك خيرا.

وهناك منظمات بذلت جهودا كبيرة. وأعلم على سبيل المثال أن مصرف التنمية للبلدان الأمريكية، برئاسة السيد إغليسياس، قد حاول جاهدا أن يتحرك بمزيد من السرعة لكفالة حق عدم الاعتراض في بورت أو برانس ذاتها. ولكن ما زالت هناك إجراءات طويلة جدا تبطئ من سير العملية. ولا يحول ذلك دون الموافقة على المشاريع، وهذا من دواعي سرورنا. وحتى إن لم تتح لنا الفرصة للبدء في العمل، فعلى الأقل سيكون لدى الحكومة المقبلة، باتباع مبدأ استمرارية الدولة، أساس يمكنها أن تواصل منه العمل على تحسين الأوضاع المعيشية لأبناء هاييتي.

وفي الختام، أود أن أعتنم هذه الفرصة لأشكر مجلس الأمن على دعمه لنا، وأقرب نموذج لذلك في حزيران/يونية، بتجديد ولاية البعثة حتى ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٦. ولكن يجب أن أخبر أعضاء المجلس بأن ١٥ شباط/فبراير سيحل بعد ثمانية أيام فقط من وصول الحكومة الجديدة، التي ستكون ما زالت بحاجة إلى وجود البعثة لفترة من الوقت، إن لم يكن